مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي
اسم الكاتب: حيدر قحطان سعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6145
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 15:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal - Impact of the Rising of China in Restructuring the International System
Issue (66) **December** (2023) **ISSN:** 1815-5561 **E-ISSN:** 2521-912X

Impact of the Rising of China in Restructuring the International System

Hayder Qahtan Saadoon(*)
almhadrhydrqhtan@gmail.com

Receipt date:25/8/2023 Accepted date:1/10/2023 Publication date:1/12/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.675

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

China presents a model of a rising international power that aspires to secure its national interests, work to strengthen its role in international politics, reshape the structure of the current international system from a unipolar system under the dominance of the United States of America to a multipolar system, And replacing the principle of individualism that the American administration adopted in its approach to various international issues with the principle of partnership in managing international affairs. while strengthening the role of the United Nations and organizing relations between countries according to the principles of justice, equality, and peaceful coexistence away from the policy of axes and blocs that prevailed during the Cold War era.

In fact, China possesses various components of power. Human, geographical, economic, military, technological, political, and civilizational qualify it to defend its vision of a new international order. However, China realizes that the task is not easy. This vision contradicts the vision of the United States of America, which has formulated a strategic goal for itself, which is to prevent the emergence of any competitor to it or even any force that aspires to play a greater role than it should from the American point of view .

Accordingly, China pursued a policy based on competition and not confrontation, meaning entering into competition with the United States of America while avoiding confrontation or direct clash.

Keywords: China, superpower, multipolarity, balance of power.

(*) Instructor (Ph.D)/Department of International Politics/College of Political Science/Al-Nahrain University/Jadriya/Baghdad/Iraq.

العدد (66) كانون الأول (2023) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي

حيدر قحطان سعدون(*)
almhadrhydrqhtan@gmail.com

تاريخ الاستلام:2023/8/25 تاريخ قبول النشر:2023/10/1 تاريخ النشر:2023/12/1

المستخلص:

تُقَدِم الصين أنموذجًا لقوة دولية صاعدة تطمح إلى تأمين مصالحها القومية، والعمل على تعزيز دورها في السياسة الدولية، وإعادة تشكيل بنية النظام الدولي الحالي من نظام أحادي القطب تحت هيمنة الولايات المتحدة الأميركية إلى نظام متعدد الأقطاب. وإحلال مبدأ الشراكة في إدارة الشؤون الدولية بدلاً من مبدأ الفردية الذي تبنته الإدارة الأميركية في مقاربتها للقضايا الدولية المختلفة. مع تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وتنظيم العلاقات بين الدول وفق مبدأ العدالة والمساواة والتعايش السلمي بعيداً عن سياسة المحاور والتكتلات التي كانت سائدة خلال حقبة الحرب الباردة، وفي الواقع، فإن الصين تمتلك من مقومات القوة المختلفة: البشرية، والجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والحضارية ما يؤهلها للدفاع عن رؤيتها الخاصة لنظام دولي جديد، إلا إن الصين تدرك أن المهمة ليست بالسهلة؛ فهذه الرؤية تتعارض مع رؤية الولايات المتحدة الأميركية التي صاغت لنفسها هدفاً استراتيجياً يتمثل بمنع ظهور أي منافس لها، أو حتى أي قوة تطمح إلى أداء دور أكبر مِما ينبغي لها من وجهة النظر الأميركية. وعليه، انتهجت الصين سياسة قائمة على المنافسة وليست المواجهة، بمعنى الدخول في منافسة الولايات المتحدة الأميركية مع تجنب أي شكل من أشكال المواجهة أو الصدام المباشر معها.

الكلمات المفتاحية: الصين، الدولة العظمى، التعددية القطبية، توازن القوى.

(*) مدرس (دكتوراه)/ قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ الجادرية/ بغداد/ العراق.

المقدمة:

تُصَنّف الصين من عدد من الباحثين والدارسين على أنها قوة دولية صاعدة؛ لما تمتلكه من (قوة كامنة) يُمكن تحويلها إلى قدرة فعلية مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية. ترافق ذلك، مع سياسة الصين الداخلية نحو الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير قدراتها العسكرية، وسياستها الخارجية نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى إقليمياً ودولياً. بل أن الصين تبنت رؤية جديدة للنظام الدولي قوامها التعددية القطبية كبديل للأحادية القطبية الممارسة من الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الشؤون الدولية. لتنظم بذلك إلى دول أخرى مناهضة للهيمنة الأمريكية (كروسيا مثلاً). على أن الرؤية الصينية لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب والمراكز أدخلها، بطبيعة الحال، بمنافسة مع الولاية المتحدة الأمريكية التي وجدت في صعود الصين مصدر تهديد مستقبلي محتمل للهيمنة الأمريكية يتطلب التعامل معه. فالصين تُدرِك أن فرضية المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مطروحة وإن سعت إلى تأخير تلك المواجهة أو تفاديها قدر الإمكان لكلفتها الباهظة على الطرفين لاسيما مع الحديث عن دولتين نوويتين كالصين والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك لجأت الصين إلى وسائل أخرى للمنافسة أقل تصعيداً يمكن أن تحفظ توازن القوى بين الطرفين تجنباً لمواجهة عسكرية مباشرة.

بناءً على ما تقدم، تنطلق إشكالية الدراسة من خصوصية المرحلة التي يَمر بها النظام الدولي المعاصر، وهي مرحلة انتقالية في شكل النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى دعوات التعددية القطبية في ظل صعود قوى منافسة للهيمنة الأمريكية ومن أبرزها الصين. وعليه تطرح الدراسة التساؤلات الاتية:

1. ما المقصود بالدولة الصاعدة، والصعود السلمي، وهل تنطبق هذه الحالة على الصين؟

2. هل لتعزيز الصين مكانتها الدولية أثرٌ في إعادة تشكيل النظام الدولي القائم، وعلى ماذا تقوم رؤيتها لنظام دولي جديد؟

3. ما هو الأسلوب الذي تتبعه الصين في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وما المقصود بالتوازن الناعم؟

وعليه فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها (أن تعزيز الصين لمكانتها الدولية يُسهِم في إعادة هيكلة النظام الدولي الحالي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب. على أن هذه المكانة تتَعزّز أكثر مع استكمال الصين لمصادر قوتها القومية).

المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على تحديد ظاهرة معينة (صعود الصين) وملاحظتها بدقة من خلال جمع البيانات وتقصي الحقائق المرتبطة بها، والوصول إلى النتائج العامة المترتبة عليها (إعادة هيكلة النظام الدولي).

المبحث الأول: الصعود السلمي للصين

يُقصد بالدولة "الصاعدة"؛ هو اتجاه تلك الدولة بشكل حثيث نحو استكمال عوامل القوة التي ترشحها لأن تكون قوة مؤثرة مستقبلاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال الاستفادة من عوامل القوة الكامنة Latent power[i] لديها "كزيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية على نحو ما سعت إليه الصين في العقود الماضية" (وهبان 2016). على إن "الصعود ليس مشروعاً اقتصادياً يُقاس بنمو الصادرات أو بقوتها (فقط)، وإنما هو مشروع سياسي متكامل(...) يقوم على: تطوير التكنولوجيا، والقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، والهيمنة على المنظومة المالية العالمية(...) وامتلاك أسلحة الدمار الشامل" (أمحمدي 2018، 36)، والقدرة على التأثير من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، والمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتعريف بها، والقدرة على توظيف كل ذلك في سبيل تعزيز قوة ومكانة الدولة. والجدير ذكره، أن استراتيجية نهضة الصين و"صعودها" اقترنت أساساً بالطابع السلمي أو ما يُعرَف بمفهوم "الصعود السلمي للصين"، الذي "ارتبط منذ بداياته بشخصية الرئيس الصيني "هو جينتاو" (2003-2013)؛ بهدف تمكين الصين من أن تصبح قوة عالمية، دون الدخول في حرب باردة جديدة" (مدهون 2014، 57). ولتجاوز معضلة "المأزق الأمني" التي تتلخص في "أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها (من طريق تعزيز قوتها)، عادة ما تقلص أمن الدول الأخرى" (مصباح 2010، 166)؛ لذلك "بذل المسئولون الصينيون جهوداً كبيرة

لتمرير فكرة الصعود السلمي للصين كخطاب موجه أساساً لتبديد المخاوف والشكوك – لدى الدول الأخرى– التي من شأنها تعطيل وعرقلة التنمية الاقتصادية(...). إذ سعت تلك الجهود إلى تجنيب البلاد ما قد تثيره هذه المخاوف من ردود فعل محتملة، ومن إجراءات تقضي بتحويل الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى وجهة أخرى بدل الصين" (مدهون 2014، 57).

وبالحديث عن فرص الصين للصعود كقوة دولية مؤثرة والتحديات التي تواجهها، ومن خلال استعراض مقومات قوة الدولة ابتداءً بمعدل النمو السكاني؛ "تُعَد الصين أكبر دول العالم (قبل أن تتجاوزها الهند بحسب تقديرات عام 2023) من حيث عدد السكان الذي قدر بنحو (1.4) مليارات نسمة بنهاية عام 2020م(...) إلا إنه من الملاحظ أن معدل النمو السكاني للصين اتسم بالبطء، إذ زاد عدد السكان بمقدار (72) مليون نسمة فقط خلال عقد بأكمله(...) وهو ما يعني أن الصين قد تشهد نمواً سكانياً سلبياً في المستقبل" (مركز الحوار 2022، 55). الأمر الذي دفع الحكومة الصينية إلى تشجيع الأسر على إنجاب المزيد من الأطفال (ما يصل إلى ثلاثة أطفال) وزيادة الإنفاق على الصحة الإنجابية وتحسين خدمات رعاية الأطفال" (العربية الإخبارية نت 2022).

أما جغرافياً، فقد تميزت الصين بموقع جغرافي يتمثل "بخط ساحلي معتدل طوله تسعة آلاف ميل مع الكثير من الموانئ الطبيعية الصالحة(...) إذ يمتد الوصول الفعلي للصين من آسيا الوسطى، مع كل ثرواتها المعدنية والغنية بالطاقة، إلى طرق الملاحة الرئيسة على المحيط الهندي" (كابلان 2010، 160). وهو ما ترافق مع نظرة موسّعة للحدود الفعلية لدولة الصين؛ إذ "ظهرت بعد عام 2001 طروحات تقوم على الدعوة بأن هنالك حقوق صينية في بحر الصين، في العديد من الجزر المتنازع عليها مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا" (عطوان وآخرون 2017، 208). على الرغم من "محافظة الصين على علاقاتها مع اليابان (ودول المنطقة)، بمعنى أنها لم تتجه إلى تطوير أزمة بقدر ما عبرت عن طموحاتها بالتوسع في البحر" (عطوان وآخرون 2017، 237). إذ اعتمدت

الصين في سياستها الخارجية "مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقتها مع العديد من الدول المجاورة" (فهمي 2009، 248).

أما على المستوى الاقتصادي، "فقد حققت الصين تقدماً كبيراً سمح لها في عام 2001م أن تدخل في نطاق ثالث أكبر اقتصاد في العالم" (عطوان وآخرون 2017، 208). لترتقي بعدها لمرتبة الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (عباس 2019، 548). فيما "تجاوز ناتجها المحلي لعام 2005م ضعف ناتج الهند وروسيا معاً بمقدار (2225) مليار دولار" (ح. حسين 2014، 113). "أما ناتجها القومي فوصل إلى نحو (10) آلاف مليار دولار في عام 2016" (عطوان وآخرون 2017، 236). كما "أصبحت الصين واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم بقيمة تراكمية من العملات الأجنبية قُدِّرَت بأكثر من تريليون دولار أمريكي خلال العقد الأول من القرن الـ (21)" (عبد المنعم 2020، 167). وهو ما انعكس بمجموعه إيجاباً على نمو الاقتصادي الصيني وتحسين مستوى دخل الفرد إذ صنفت الصين ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى حسب ما جاء في تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023" (ينظر جدول رقم1). على الرغم من، التأثر السلبي للاقتصاد الصين بفعل جائحة (كوفيد 19)، بعد "اكتشاف أولى حالات عدوى بشرية في مدينة "ووهان" الصينية في كانون الأول عام 2019م" (الهرش 2020، 119)، وبخسائر اقتصادية وصلت بحسب بعض التقديرات لعام 2021 فقط، إلى (417) مليار دولار أمريكي (مركز الحوار 2022، 27)؛ نتيجة سياسة الإغلاق والتباعد الاجتماعي التي طبقت في العديد من دول العالم ومن ضمنها الصين. يُضاف إلى ذلك، تحديات أخرى كتأمين إمدادات الطاقة لاسيما النفطية منها. "إذ تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً من حيث كميات النفط المستوردة، وهو ما جعل من مسألة أمن الطاقة تحدياً حقيقاً يواجه القيادة الصينية، ويهدد "قفزتها" الاقتصادية بالتراجع، ويهدد مستقبل الحزب الشيوعي في الحكم أيضاً؛ لأنه يتخذ من الإنجازات الاقتصادية أساساً لتدعيم شرعيته" (دندن 2014، 152). وهو ما دفع بالحكومة الصينية "للعمل في إطار استراتيجية (التوجه نحو الخارج Going out

strategy) أو الاستثمارات ما وراء البحار Overseas investments) لغرض تنويع مصادرها من النفط" (دندن 2014، 153).

جدول رقم (1)

تصنيفات الدول حسب مستوى الدخل (وفقاً لما جاء في تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023")

دول منخفضة الدخل	دول ذات الدخل المتوسط الأدنى	دول ذات الدخل المتوسط الأعلى	دول مرتفعة الدخل
مدغشقر	أنجولا	ألبانيا	أستراليا
النيجر	بنجلاديش	الأرجنتين	النمسا
رواندا	بوليفيا	أذربيجان	البحرين
أوغندا	كمبوديا	بوتسوانا	بلجيكا
	الكاميرون	البرازيل	كندا
	جمهورية الكونغو	الصين	تشيلي
	كوت ديفوار	كولومبيا	كرواتيا
	جمهورية مصر العربية	كوستاريكا	قبرص
	السلفادور	الإكوادور	جمهورية التشيك
	غانا	جورجيا	الدنمارك

المصدر: (براساد أ وآخرون 2023، 88)

أما عسكرياً، فتعد الصين قوة نووية متنامية (ينظر الشكل رقم1)، مع "توجهها لبناء قدراتها الدفاعية استناداً إلى عنصرين أساسيين هما القوة الصاروخية الضاربة، والقوة البحرية القادرة على الاشتباك في المضايق وأعالي البحار. فضلاً عن، وجود سلاح جو لم تتوقف مسيرة تحديثه منذ عقود. ومن الواضح أن العقيدة العسكرية الصينية بدت معنية بالدفاع عن مصالح اقتصادية وجيوسياسية أخذت تكتسب طابعاً عالمياً أكثر من أي وقت مضى" (ح. حسين 2014، 115). فوفقاً "للكتاب الأبيض للسياسة الدفاعية الصينية (عامي 2013 و2019)، لم يعد دور الجيش مقتصراً على حماية المصالح في المحيط الإقليمي فقط، بل أصبح لديه مهام في حماية مصالح ما وراء البحار والمحيطات الواسعة في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط. كما

ظهرت دعوات من قادة عسكريين لبناء المزيد من القواعد العسكرية بعد الإعلان عن القاعدة الصينية في جيبوتي بهدف حماية المصالح البحرية الصينية. فمن المعروف أن الصين تعتمد في تجارتها الخارجية البحرية على الأسواق العالمية، فهذه الشحنات البحرية لابد لها من وجود قواعد عسكرية توفر لها الحماية من خطر القرصنة البحرية. فضلاً عن أن وجود مثل هذه القواعد سيُعطي للصين القدرة على إظهار قوتها خارجياً" (مركز الحوار 2022، 34- 35).

شكل رقم (1)

المسار البياني لتنامي العدد التقديري للرؤوس النووية في الترسانة النووية الصينية للحقبة (من 2011 إلى 2030)

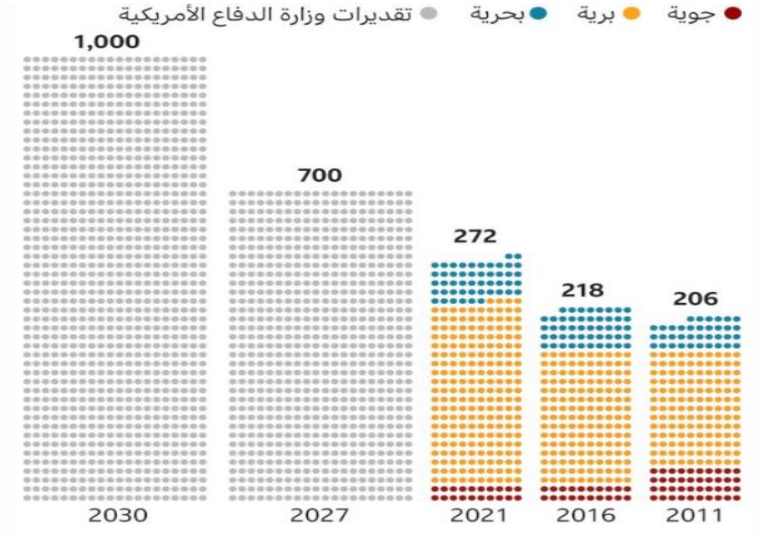

المصدر: (بي بي سي نت 2023)، نقلاً عن: سيبري، ووزارة الدفاع الأمريكية

كما ولجت الصين في سباق التنافس التكنولوجي الذي برز في مجالات متعددة من أبرزها التصنيع، الذي "تضمن "قفزة" مباشرة من تقليد التكنولوجيا في دول أخرى أكثر تقدماً إلى الابتكار محلياً وانتشار هذه الابتكارات إلى الحدود العالمية" (ناصف 2019). فضلاً عن، تطورها في مجال تكنولوجياً علوم الفضاء. وقد "أوضح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، أن خطة "صنع في الصين 2025م" هي استراتيجية بعيدة المدى تسعى لتشجيع الابتكار المحلي في

الصناعات المتطورة، وزيادة كفاية الصين في صناعات التكنولوجيا الفائقة، ونقل منتجات البلاد إلى قمة مستويات القيمة والجودة. وتستهدف الاستراتيجية تعزيز (10) صناعات في الصين، هي تكنولوجيا المعلومات المتقدمة الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، والآلات، والروبوتات، ومعدات الفضاء والطيران، والمعدات البحرية والشحن عالي التقنية، ومعدات النقل الحديثة للسكك الحديدية، والسيارات ذاتية القيادة والمعتمدة على الطاقة الجديدة، ومعدات الطاقة، والمعدات الزراعية، وتطوير الأجهزة العسكرية الجديدة، والمستحضرات الدوائية الحديثة والمنتجات الطبية المتقدمة" (رمزي وعبد الوافي 2019، 122).

أما سياسياً، فتعد الصين من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تمتلك حق النقض (الفيتو)، ما منحها تأثيراً سياسياً في الكثير من القضايا الإقليمية والدولية التي يتم عرضها على المجلس. مع دبلوماسية نشطة "امتد نفوذها(...)إلى شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط" (ح. حسين 2014، 118).

كما اهتمت الصين بالبعد الثقافي، من خلال، تعريف دول العالم بثقافتها وحضارتها. إذ "أسست الحكومة الصينية ما يزيد على (300) معهد تحمل اسم "معهد كونفوشيوس"[ii]، في أكثر من (80) بلداً. وتقام هذه المعاهد عادة في الجامعات؛ تشجيعاً لدراسة لغة الصين وثقافتها وتأريخها" (هيرد وآخرون 2013، 238).

يتضح من كل ما تقدم أن الصين تتجه بَخُطى حثيثة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، نحو تعزيز مصادر قوتها على الأصعدة جميعا: بشرياً واقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، فضلاً عن السياسية منها والثقافية. وهو ما يمكن تحليله من طريق اتجاهين:

أ- النظرية الواقعية الدفاعية: التي ترى أن هدف الدول من تعظيم مصادر قوتها هو "البقاء" وليس "الهيمنة"

على النظام الدولي. وهذا التحليل يقترب من الطرح (الرسمي) الصيني "وفق تصور يسعى إلى خلق شروط التعددية القطبية التي صاغها "هو جيتناو" في مبدأ "اللاءات الأربع": لا للهيمنة، لا لسياسة القوة، لا لسياسة الأحلاف، ولا لسباق التسلح" (مدهون 2014، 59-

60). فالصين لا تقدم نفسها كقوة عظمى مهيمنة وبديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في نظام دولي أحادي القطبية، بل أنها تدعو إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وفق مبدأ الشراكة الدولية (كما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني من هذه الدراسة).

ب- النظرية الواقعية الهجومية: التي ترى أن الدول في سعيها لتعزيز قوتها إنما ترمي إلى "الهيمنة" وليس "البقاء". وهذا التحليل يقترب من الطرح الأمريكي الذي يرى أن لدى الصين النزعة والقدرة التنافسية للهيمنة على النظام الدولي. إذ توقع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" انتقالاً للقوى من الغرب إلى الشرق وتحديداً إلى الصين التي حققت نجاحات جعلتها – حسب كيسنجر – في مقدمة دول العالم لاسيما في المجالات الاقتصادية (عبد الفتاح 2010، 162).

المبحث الثاني: النظام الدولي متعدد الأقطاب

دعت الصين إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، يحترم سيادة الدول واستقلالها وفق مبدأ الشراكة في إدارة العلاقات الدولية. كما "تطلعت إلى نظام عالمي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة، بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، وعن التكتلات والمحاور الدولية" (فهمي 2000، 19). إذ يمكن إيجاز الرؤية الصينية لنظام دولي متعدد الأقطاب بالاستناد إلى ثلاثة أركان رئيسة، وهي:

1. سيادة الدولة القومية: أكدت الرؤية الصينية "على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى(...). مع التركيز على مبدأ "حرية الاختيار"، أي أن تكون لكل دولة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها دون تدخل الدول الأخرى. إذ ترى الصين أن عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدولة؛ وفي هذا إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي دائماً ما ربطت علاقاتها التجارية مع الصين بمسألة حقوق الإنسان الداخلية، فهي تعارض بشدة مثلاً موقف الصين تجاه الأقليات في التبت. (إذ تُرجِع الصين) اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الشؤون إلى أنه اهتمام اقتصادي بحت؛ فاستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان كعنصر في سياستها الخارجية، هو

بمنزلة ورقة ضغط على الصين لتعديل بعض سياساتها الاقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الأمريكية، كَـ "انتهاك" حقوق الملكية الفكرية" (فهمي 2000، 19–20). فالرؤية الصينية "تؤمن بالسيادة بمعناها "الجامد"، بل إنها ترى أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تمثل أساساً لانتهاك مفهوم السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، في حين تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً موسعاً للمصلحة الوطنية أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، فإن الصين لا تزال تؤكد على ضرورة تضييق حق استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء محدد على الأراضي الإقليمية للدولة، وهو ما يعني رفض الصين فكرة استعمال القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة" (عبد الفتاح 2010، 160).

2. الشراكة الدولية: وهو المبدأ الذي طبع علاقة الصين بالدول الأخرى. إذ "تبدو ملامح التعددية القطبية التي تسعى الصين إلى تحقيقها، من طريق انتهاجها استراتيجية تراعي التوازن على الصعيد الدولي وفق رؤية ترمي إلى التوفيق بين المنافسة والتعاون في علاقاتها الدولية" (مدهون 2014، 60). فمن المُلاحظ، أن "الصين ارتبطت بعلاقة شراكة وتعاون مع الدول الكبرى مثل الهند، روسيا، اليابان، والاتحاد الأوربي، لقدرة هذه الدول على منافستها(...) سواءً في الاستحواذ على الأسواق، ام على مصادر الطاقة، ومن ثمّ وجب تفادي الدخول في صراعات أو مواجهات معها" (مدهون 2014، 60). والأمر ذاته ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ "أولت الصين أهمية خاصة للعلاقات الثنائية بين البلدين، ليس لحاجتها إلى الاستثمارات والأسواق الأمريكية الكبيرة فحسب، وإنما أيضاً من منطلق أن التعاون الثنائي بين البلدين كفيل بإيجاد حلول واقعية للعديد من الأزمات العالمية والصراعات الدولية" (مدهون 2014، 60). كما أن مبدأ الشراكة الدولية اتسع ليشمل دعوات إصلاح الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية جامعة، إذ أيّدَ الموقف الصيني إصلاح مجلس الأمن، من خلال "توسيع عضويته(...) مع إعطاء الأولوية لتمثيل الدول النامية داخل المجلس كونه تمثيل ناقص لا يتناسب مع نسبتها التي تزيد على ثلثي الدول الأعضاء، فلابد إذن من فسح المجال أمام دول العالم،

خصوصاً الدول المتوسطة والصغيرة، للتناوب من حيث المشاركة في صناعة القرار مع مراعاة التوازن الجغرافي والتمثيل الثقافي والحضاري(...) مع وجوب الأخذ بمبدأ التوافق من خلال إجراء المشاورات اللازمة لضمان مصالح الأطراف جميعا ذلك إن القرارات التي تتم من طريق التوافق والتشاور سوف تحظى بالدعم والثقة بخلاف اللجوء إلى التصويت القسري" (التميمي 2014، 261- 262).

كما يتضمن "مبدأ الشراكة"، بكل ما يوحي إليه من معاني المشاركة والتعاون ما بين الدول المختلفة، رفضاً لسياسة الأحلاف والأحلاف المضادة والتكتلات والمحاور الدولية، وهي إحدى "اللاءات الأربع" [iii] التي صاغها الرئيس الصيني السابق "هوجينتاو" كشرط لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب بعيداً عن تكتلات ومفاهيم الحرب الباردة. ولعل هذا ما يفسر الموقف الرسمي للحكومة الصينية من الحرب (الروسية – الأوكرانية)[iv] وعدم تدخلها كطرف في الحرب أو إظهار وتقديم أي شكل من أشكال الدعم العسكري إلى الجانب الروسي الذي تربطها به علاقات ثنائية جيدة. على الرغم من، رفض الصين إدانة روسيا أو إطلاق مصطلح "غزو عسكري" على "العملية العسكرية الخاصة" الروسية في أوكرانيا. فالصين تدرك أن أي تدخل مباشر في الحرب إلى جانب روسيا سيجعل الصين في جبهة مواجهة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الداعم لأوكرانيا. وهو ما يعني استنزاف قدرات الصين في حرب قد تتطور لتُصبح حرباً عالمية، ذات طابع نووي، لا يوجد فيها رابح.

3. الأمن التعاوني: "هو نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت. وخلافاً للأمن الجماعي الذي يشمل قيام الدول مجتمعة باتخاذ إجراء ضد دولة محددة تهدد الأمن الدولي، فإن الأمن التعاوني غير موجه بالضرورة ضد هدف مخصوص، وإنما ينطوي غالباً على تحسين البيئة التي تعمل الدول ضمنها، من خلال نشاطات مثل نزع التسلح، ومراقبة التسلح، وتدابير بناء الثقة والأمن، والدبلوماسية الدفاعية (مثل الشراكة من أجل السلام)، والتنمية الاقتصادية، وعمليات السلام والتصدي لانتشار الأسلحة" (روبنسون 2009،

75). فقد "حددت الصين أهداف سياستها الخارجية في إطار – ما عُرِفَ – بِـ "التنمية السلمية" للحفاظ على السلم العالمي، ودفع التنمية المشتركة من أجل بناء عالم متناغم كهدف يمكن تحقيقه على المدى البعيد شريطة تضافر الجهود في المجال السياسي من طريق الاحترام المتبادل والمساواة(...) وإعادة المكانة للأمم المتحدة، واحترام القوانين والأعراف الدولية. وفي المجال الاقتصادي، عبر تكثيف الجهود من أجل توجيه تطور العولمة الاقتصادية نحو التوازن، وتحقيق المنفعة العامة للجميع. وفي المجال الثقافي، من طريق السعي لإيجاد النقاط المشتركة وإرجاء نقاط الخلاف، واحترام التنوع العالمي، والدعوة للحوار بين مختلف الحضارات. ثمّ في المجال الأمني، عبر تعزيز الثقة والتعاون، والتمسك بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية بدل اللجوء إلى الحرب أو التهديد بها" (مدهون 2014، 58). كما "أبدت الصين (تجاوباً) كبيراً، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، في منح دعمها لقرارات المجلس جميعا المتعلقة بمحاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووقّعت على المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الرئيسة جميعا التي أبرمت في ميداني الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي، باستثناء عدد قليل جداً منها" (هيرد وآخرون 2013، 253). فضلاً عن، إسهامها في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، "حتى عُدّت – في مرحلة معينة– المسهم الأكبر في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن" (هيرد وآخرون 2013، 257).

يتضح مِما تقدم أن رؤية الصين لنظام عالمي جديد قِوامه التعددية القطبية تتعارض مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إداراتها المتعاقبة، ومنذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، إلى تأمين "السيادة" الأمريكية على العالم والتصدي لأي قوة منافسة، لضمان أن يكون القرن التالي كسابقه "قرناً أمريكياً" بامتياز. هذا ما أكدت عليه الوثيقة التي أُعدت في مكتب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون السياسات آنذاك "بول ولفوويتز"، والتي تسربت إلى الصحف في آذار 1992م خلال ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون"، "وهي أول وثيقة من نوعها تصدر بعد انتهاء الحرب الباردة وجاء فيها الآتي:

(إن الاهتمام الأساسي الذي ينبغي أن تنشغل به الولايات المتحدة دون سواه لابد وأن يتمثل في منع نشوء أي منافس لها على ظهر الأرض... وهذا الهدف يقتضي منا أن نحول بين أي دولة (أو قوة) معادية أن يكون لها سيطرة على أي منطقة... فيما نعمل على إقناع الآخرين... بأن لا يطمحوا يوماً إلى أي دور أكبر(...)يستوي في ذلك الأصدقاء والأعداء)" (الربيعي 2011، 3).

وبقدر تعلق الأمر بالصين ذات الإرث السياسي الشيوعي، والصراع التاريخي مع الأنموذج الليبرالي الغربي المعاصر. فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء الخطر الصيني المحتمل، "من خلال زيادة مستوى القوة الهجومية لديها لتتوازن مع "العِداء" الدولي الموجه ضدها(...) سواءً بإقامة تحالفات دولية مع قوى دولية أخرى، أو بإقامة تحالفات ثنائية مع بعض القوى الإقليمية (المتوسطة والصغيرة) لردع وتقييد حركة القوى المعادية(...) وهو ما يُسمّى باستراتيجية (التحالف مع مصدر الخطر Bandwagon) (...) التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الصين بتحالفها مع تايوان، وضدّ روسيا بتحالفها مع أوكرانيا" (أبو زيد 2014، 23).

وفي المقابل، سعت الصين إلى إحداث نوع من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية يضمن لها المنافسة الدولية إلى أقصى حد ممكن مع تجنب الصِدام المباشر مع القوة العسكرية الأمريكية في نقاط التماس وبُؤر التوتر بين الجانبين. وهو ما سنعرض إليه تفصيلاً في سياق المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة.

المبحث الثالث: توظيف "التوازن الناعم" في السياسة الخارجية الصينية

يُعبر التوازن عن "حالة اعتدال نسبي بين متضادين، إلا إن هذه الحالة الوسطى أو المعتدلة نسبياً، والتي تعبر عن الاتزان ليست بالضرورة لها صفة الاستمرارية الدائمة" (عبد النبي 2020، 13). أما "توازن القوى" فهو مفهوم ينطوي على معنى التكافؤ النسبي بين قوتين أو أكثر، فهو بحسب بعض الباحثين: "(العملية التي تسعى بواسطتها الدول إلى ضمان عدم هيمنة دولة على النظام؛ وذلك من طريق إيجاد تكافؤ تقريبي بين الدول)" (توفيق 2017، 374). وعليه يمكن القول، أن توازن القوى "الناعم" هو: (محاولة

لإيجاد حالة اعتدال نسبي في النظام الدولي، من طريق تكافؤ تقريبي بين القوى المتنافسة؛ لمنع هيمنة دولة (أو تحالف من الدول) على النظام الدولي، وذلك باستعمال وسائل القوة الناعمة لتجنب أي صِدام مباشر عالي الكُلفة، على أن هذه الحالة غير مستقرة بالضرورة أي ليس لها صفة الاستمرارية والدوام). فهو، كما أشار إليه البروفيسور في جامعة شيكاغو (روبرت بايب Pape) في دراسته، يرتبط "بإدراك القوى الكبرى في النظام الدولي التكلفة الباهظة لمواجهة الولايات المتحدة بصورة مباشرة على أية قوة منفردة، أو تعاظم مخاطر قيام بعض هذه القوى بمواجهتها، على الأقل حتى تصبح القوى الرئيسة واثقة بأن أعضاء هذا التوازن... سيتصرفون وفق ما تمّ الاتفاق عليه" (أبو زيد 2014، 25). بمعنى آخر، هو "الأفعال التي لا تتحدى التفوق والهيمنة العسكرية الأمريكية بصورة مباشرة؛ وذلك من طريق استعمال أدوات غير عسكرية، لتأخير، وإحباط، وتقويض السياسات العسكرية الأمريكية الأحادية والعدوانية". أما عن أدواته فتتمثل بـِ: المؤسسات الدولية، التحرك الاقتصادي، الترتيبات الدبلوماسية، فضلاً عن المظاهر المتميزة للمعارضة الدولية على سلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية" (أبو زيد 2014، 25)، في قضايا دولية مختلفة. ويمكن القول، ان هذا النوع من "التوازن الناعم" قد طبع التوجه الصيني في التعامل مع الهيمنة الأمريكية. فالصين – وكما أشرنا سابقاً– تدرك الثمن الباهِظ لأي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أمنها ومصالحها. فهي تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية مع تجنب الصِدام المباشر وخفض فرص التصعيد العسكري المحتمل. كما حدث في تراجع الصين عن تحذيراتها بـِ "إجراءات حازمة وقوية" رداً على زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي – آنذاك– "نانسي بيلوسي" إلى جزيرة تايوان في (2 و3 آب 2022)، على الرغم من المعارضة الصينية التي عَدّت تلك الزيارة انتهاكاً للسيادة الوطنية. أما عن أدوات توازن القوى "الناعم" في السياسة الخارجية الصينية فتمثلت بالآتي:

1. تفعيل دور الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية: "إذ تسعى الصين إلى تعزيز دورها في المجتمع الدولي، من طريق تفعيل دورها في الأمم المتحدة، لاسيما مجلس الأمن؛

وذلك لقناعتها بضرورة دعم جهود الأمم المتحدة لتثبيت دعائم الأمن والسلام وتحقيق الاستقرار في العالم، إذ لا يوجد بديل لها على الساحة العالمية لتحقيق هذه الغاية. كما أن تقوية دور مجلس الأمن سيُعزز من نفوذ الصين؛ وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة وحق النقض (الفيتو). فالصين ترمي، من خلال التأكيد على تدخل الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية، إلى زيادة نفوذها من خلال الهيئة الدولية، لاسيما أن نفوذها خارج الأمم المتحدة أقل نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، لكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي" (فهمي 2000، 18-19)، مع بحثها عن آليات أخرى للتدخل خارج إطار الأمم المتحدة، "وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما حدث في التدخل في كوسوفو الذي جاء من دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن، أو بالاعتماد على بعض حلفائها كما حدث في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 (ليتيم 2011، 77).

فضلاً عما تقدم، وسعياً منها لتعزيز دورها ومنافسة الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية والعالم على الصعيدين الاقتصادي والأمني، سعت الصين إلى تفعيل دور منظمة شنغهاي للتعاون[٧]، التي ضمّت إلى جانب الصين كلاً من: أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند (وإيران مؤخراً). "إذ أكدت المنظمة في البيان الختامي لقمتها المعقودة في مدينة شنغهاي الصينية بتأريخ (15 حزيران 2006)، على رفضها للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي(...)ولتبنيها منهجاً أحادياً في إدارة الأزمات الدولية" (عبد الفتاح 2010، 158). كما أدت الصين "دوراً نشيطاً؛ بوصفها شريكاً فاعلاً في جمع عدد كبير من القنوات والمنظومات والهيئات المتعددة الأطراف، قدمها وجديدها، من المعنية بمعالجة التحديات التي تعترض أمن كل من: الطاقة والبيئة، والأمن الإقليمي بعامة، كما بادرت إلى العمل على بناء تجمعات جديدة؛ من بينها: المنتدى الإقليمي (ARF)[vi] لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان

ASEAN)[vii]، ومنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا- المحيط الهادي (أبيك APEC)" (هيرد وآخرون 2013، 253)، وغيرها.

2. الترتيبات الدبلوماسية: "وانعكس ذلك في إتباع الصين لسياسة القوة الناعمة، واستعمالها الإقناع بدلاً من الإكراه وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة، ثقافية ودبلوماسية واقتصادية(...) بما فيها الاستثمارات والمساعدات (والمنفعة المتبادلة (...) ضمن ما عُرِفَ بِـ (استراتيجية توزيع المكاسب Advantages Distribution) Strategy أو ما يُعرف بـِ (win – win strategy) ضمن سياستها الخارجية" (ح. حسين 2014، 119). فقد سعت الصين، ومن طريق أدوات الدبلوماسية الاقتصادية[viii]، إلى الانفتاح على محيطها الإقليمي الآسيوي، وعملت على "تيسير مشروعات بنيوية تحتية تخدم حالة "الفقر التحتي"؛ لكونها تمر عبر أراضي العديد من الدول الآسيوية الفقيرة، وتربط الصين بعددٍ منها. وهو ما ينعكس إيجاباً في المستقبل على نمو الدول الآسيوية المستفيدة. إذ تشير الأرقام إلى احتياج آسيا إلى حوالي 26 تريليون دولار حتى عام 2030 لاستيفاء احتياجات قطاع البنية التحتية. فيما خصصت الصين حوالي تريليون دولار لمشروعات هذا القطاع من عام 2017م إلى عام 2027م ضمن مبادرة "الحزام والطريق" (سيأتي بحثها). فضلاً عن، صندوق "طريق الحرير" والمشاركات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتعاون الدولي كأساس معلن من جانب الصين لهذه المبادرات من أجل زيادة روابط التواصل بين الشعوب وتحقيق ربط اقتصادي بين الصين والدول الواقعة في إطار هذه المشروعات" (مركز الحوار 2022، 23- 24).

كما اشتملت الدبلوماسية الصينية على عناصر أخرى، "أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية" (ح. حسين 2014، 119)، في قارة آسيا (كإيران) والعالم (كروسيا). فضلاً عن، "التوسع في دوائر النفوذ والأمن الأمريكية التقليدية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛ مثال ذلك: إبرام الصين في العام 2006م اتفاقات تعاون عسكري مع بعض دول أمريكا اللاتينية التي تُعَد ... العمق الاستراتيجي الجنوبي للولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت تلك الاتفاقات

تدريب خبراء عسكريين صينيين لجيوش تلك الدول لقاء إبرام عدد من الصفقات والعقود النفطية معها" (عبد الفتاح 2010، 156). "فبحسب المحللين الصينيين، فإن اتساع علاقات الصين العسكرية مع دول أمريكا اللاتينية، لا تشكل سوى جزء من العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي تنسجها الصين عبر العالم" (الربيعي 2009، 38).

أما المسار الثالث من الترتيبات الدبلوماسية، فيتمثل في تعزيز الصين لحضورها الدبلوماسي في مناطق الأزمات والصراعات، كما حدث في "إرسال الصين مبعوث دائم إلى منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2002؛ لإظهار اهتمام الصين بالصراع الدولي، وتأكيداً منها على أن لها وجهة نظر بشأن الصراعات والأحداث الدولية" (عطوان وآخرون 2017، 238)، والتي قد تكون مغايرة لوجهة النظر الأمريكية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك، "موقف الصين إزاء كل من إيران وسورية و(كوريا الشمالية) وقبلهم العراق، وهي مجموعة الدول التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة "محور الشر" وعدتها مكمن الإرهاب ومنبع التسلط والعنف في العالم. إذ رفضت الصين لجوء الولايات المتحدة لاستعمال القوة ضد هذه الدول، في مقابل تفضيلها للوسائل السلمية" (عبد الفتاح 2010، 157).

3. التحرك الاقتصادي: ويتمثل بالسياسات والجهود الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي للصين على مستوى دول العالم ومنافسة الاقتصاد الأمريكي. "ولإنجاز هذه المهمة، تبني الصين علاقات قوة نفعية في الأراضي المجاورة والأصقاع النائية الغنية بالموارد التي تحتاجها الصين لدعم نموها؛ ولأن ما يحرك الصين في الخارج يكون ذا علاقة بالمصلحة الوطنية الجوهرية... أي الديمومة الاقتصادية... يمكن تعريف الصين على أنها قوة واقعية. فهي تسعى لتطوير وجود ثابت لها عبر أجزاء من إفريقيا غنية بالنفط والمعادن، فضلاً عن تأمين المعابر إلى المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي الذي يربط العالم (العربي– الفارسي) الغني بالنفط بالساحل الصيني. ولحاجتها المُلحة لذلك، لا تهتم الصين بنوع(...)– أو "هيئة النظام"[ix] السياسي، الذي تتعامل معه، فما يعنيها في ذلك النظام هو الاستقرار" (كابلان 2010، 162). لذلك نرى أن الصين لا تجعل من

إسقاط الأنظمة أو تغيير سلوكها السياسي هدفاً لها كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار يُمكن الإشارة إلى مشروع أو مبادرة "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" الذي يُعرَف اختصاراً بمشروع "الحزام والطريق" الذي أطلقه الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" عام 2013. وهو يُمثل استراتيجية تعاون موسّعة تبنتها الصين "تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي و(جيو- سياسي مغلق يقصرها على إقليم جغرافي واحد. بل العكس، فقد استندت المبادرة منذ البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول، وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية (شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، وسط آسيا، الشرق الأوسط، إفريقيا، ووسط أوربا)، من خلال الربط بين التجارة والتنمية، مِما يُضفي على المشروع أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية والناشئة" (مخلوفي 2017، 178). فضلاً عن تأمين سُبل الربط والتواصل، ما بين دول وشعوب مختلفة، بنوعيها التقليدي؛ من طريق "مشاريع تنموية هائلة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلامة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية" (مخلوفي 2017، 178). وطرق التواصل غير التقليدية أو ما يُعرَف بـِ "طريق الحرير الرقمي" الذي "يمر بالبلدان الأقرب إلى الصين عبر تقنيات المعلومات والاتصالات (وربط البلدان المستهدفة بكابلات الألياف الضوئية)، والذي يمنح الصين دوراً في التنمية التكنولوجية لدول جنوب شرق آسيا" (عريبي 2023، 17). كما "اتجهت الصين نحو إعادة "هندسة" المؤسسات الاقتصادية من أجل خلق حوكمة اقتصادية عالمية جديدة، أي وضع مجموعة من المعايير والقواعد والمؤسسات لإدارة الاقتصاد العالمي تكون بديلة عن المؤسسات الأمريكية. وهو هدف سعت إلى تحقيقه بالتعاون مع دول أخرى لاسيما الأعضاء منها في مجموعة دول البريكس (BRICS)[x]؛ إذ أنشأت هذه الدول مصرف التنمية الجديد في مدينة شنغهاي الصينية عام 2014، بهدف الضغط على صندوق النقد الدولي من أجل إصلاح نظام الحصص التصويتية في الصندوق والسعي من جهة أخرى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد

العالمي" (بوصبوعة 2019، 421). والعمل على "تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، من خلال بلورت اتفاقية لتقديم قروض أو مُنَح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس آليات جديدة" (عبد المنعم 2020، 163). فضلاً عن، توجه دول المجموعة لإعلان عملتها الدولية الموحدة مستهدفة في ذلك كسر هيمنة الدولار الأمريكي. وتكريساً منها لحضورها وتأثيرها المتزايد في العالم، فقد حرصت دول مجموعة "البريكس"، على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى خاصة ما يجري في المنطقة العربية. إذ توافق قادة "البريكس" على ضرورة تفادي استعمال القوة مُعربين عن قلقهم الكبير إزاء ما يحدث من اضطرابات في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا، وتحديداً سوريا وليبيا، مع دعواتها إلى إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً، والدعوة إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب بعيداً عن الأحادية القطبية التي يعيشها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة (عبد المنعم 2020، 170).

خِتاماً لما تقدم، وكما أُسْلِفَ ذِكرهُ، فإن توازن القوى "الناعم"، لا يُعَد حالة دائمة ومستقرة في العلاقات الدولية. "فوقفاً لعالم الصراع (ويليام زارتمان Zartman)، فعندما لا يقدر كِلا الجانبين على المضي قدماً في تصعيد العداء أو التراجع عن استعمال أسلوب التصعيد/ المواجهة مع الطرف الآخر؛ وبسبب وجود أوضاع قوة جديدة (New Orders) أو حدوث انتكاسة أو تراجع (Reverse) لبعض القوى، سيجعل المواجهة حتمية، أو على الأقل فإن المواجهة بين القوى الدولية ستكون على المِحكّ انتظاراً للحظة انفجار معينة، عندما تحاول كلّ قوة تحقيق أهدافها من طريق التصعيد والتهديد باستعمال القوة، وأزمات حافة الهاوية (Brinkmanship Crisis)" (أبو زيد 2014، 27). وعليه يمكن القول إنه، وعلى الرغم من، أسلوب المنافسة "الناعم" الذي تنتهجه الصين في محاولة منها لِـ "احتواء" الهيمنة الأحادية الأمريكية، وسعياً منها لتثبيت رؤيتها لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب. وعلى الرغم من، إن كِلا الطرفين يُؤكد على ضرورة الحوار وتجنب الحرب. فإن احتمالات التصعيد تبقى واردة ولا يُمكن استبعادها لاسيما في مناطق التَماس

وملفات التوتر بين الجانبين، كبحر الصين الجنوبي وجزيرة تايوان[xi] ومضيقها. فأي فعل غير مدروس أو قد يُساء فهمه من الطرف الآخر قد يرفع من حِدّة المنافسة بينهما إلى مستوى الصراع الظاهر Manifest Conflict بكل ما يرتبط به من "مظاهر سلوكية من أطرافه مثل أعمال العنف، أو التهديد باستعمال القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد الصراع القائم" (بدوي 1997، 61).

النتائج والمناقشة:

يشهد النظام الدولي في الوقت الراهن "مخاضاً" جديداً بالانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية في ظل تراجع الهيمنة الأحادية الأمريكية مع بروز قوى منافسة لها، ومن أبرزها الصين، التي تُعَد قوة صاعدة على مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها. وهو ما يُعزز من إمكانية حدوث انتقال عالمي للقوة، أو كما " "تنبأ" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" من عودة "دولاب" القوة مرة أخرى إلى الشرق بعد أن انتهى عند أقصى الغرب، إذ توقع أن يكون الدور هذه المرة "للإمبراطورية الصينية" التي حققت (...) قفزات هائلة وضعتها – حسب كيسنجر– في مقدمة دول العالم وبخاصة في المجالات الاقتصادية" (عبد الفتاح 2010، 162). وما يعزز من هذه التوقعات طبيعة النظام أحادي القطبية ذاته، فالهيمنة القطبية الأحادية تنطوي على أسباب فنائها ذاتيا؛ فعندما لا يجد القطب المهيمن منافساً له، ينزع بدوره نحو الامتداد الزائد أو "ما أطلق عليه "بول كندي"، في دراسته الشهيرة عن صعود وهبوط القوى العظمى، بِـ "فرط التوسع الامبريالي". فالتوسع المفرط يجعل من اللاعب السياسي مكشوفاً ومهدداً أمام أصغر الإخفاقات والأزمات" (مطر 2012، 150). أو بجملة أخرى، "إن وهن وتراجع الدول (...) ينتج عندما يغيب التجانس بين وسائلها وأهدافها، أي تصبح أهدافها جدُ طموحة بالمقارنة مع محدودية مواردها المتاحة مِما يدفع بها نحو الإفلاس، كما في الشركات" (مطر 2012، 150). كما إن الهيمنة القطبية الأحادية ستُنتج

بالضرورة رفضاً لها من الأطراف الأخرى التي تسعى لتحسين مرتبتها في النظام الدولي وتطالب بالتوزيع العادل لأرباحه، مدفوعةً إلى ذلك بعاملين:

1. المنافسة: وهو تفسير يرتبط بالنظرية الواقعية التي ترى "أن الكائنات البشرية هي بالطبيعة متنافسة وأنانية وهذه الصفات تنتقل إلى "المسرح" الدولي" (توفيق 2017، 184).

2. الحرمان النسبي (Relative Deprivation): "الذي تعاني منه بعض الدول والمجتمعات ما قد يدفعها إلى التمرد على النظام الدولي القائم في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يُتيحها لأعضائه الآخرين" (مقلد 2011، 182).

وبتأثير مِما تقدم عرضه، يُرَجّح أن يتجه النظام الدولي، تدريجياً، من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية تحديداً؛ إما بسبب الانهيار الذاتي الكامل للقطب المهيمن نتيجة امتداده الزائد– وعوامل أخرى داخلية وخارجية – مِما يفسح المجال لصعود قِوى أخرى منافسة ستشكل أقطاب النظام الجديد. أو أن يحتفظ القطب المهيمن، على الرغم من فرط توسعه، من القوة العسكرية والنفوذ السياسي والاقتصادي بحيث لا تستطيع قوة منفردة موازنته كما في نظام ثنائي القطبية (قوة مقابل قوة)، بَل يتطلب الأمر اجتماع مجموعة قِوى (أقطاب) لتحقيق التوازن مع القطب المهيمن وكسر هيمنته. وبذلك تكتمل دورة النظام الدولي بالعودة إلى نظام التعددية القطبية، وكما هو مُبيّن في الشكل أدناه:

شكل رقم (2) الدورة الكاملة للنظام الدولي (المعاصر)

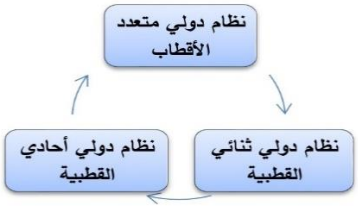

المصدر: من إعداد الباحث

وفي الواقع، وعند تحليل الوضع الدولي القائم، نلحَظ توفر الشروط اللازمة لعملية الانتقال من نمط الأحادية القطبية إلى نمط التعددية القطبية. فَ "الإمبراطورية" الأمريكية تعاني، منذ حقبة تولي الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" (2001–2009)، من

تبعات فرط التوسع الإمبريالي بعد إعلانه حرباً على الإرهاب على أثر أحداث 11 أيلول عام 2001. وما تبعها من احتلال أمريكي لأفغانستان عام 2001، ثمّ احتلال العراق عام 2003، إذ خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على جبهتين في وقتٍ واحد. وهو ما كَلّفَ الولايات المتحدة الأمريكية خسائر مادية وبشرية تحملها دافع الضرائب الأمريكي وعائلات الجنود من القتلى والجرحى. "والملفت، أن إدارة الرئيس الأمريكي (اللاحق) "باراك أوباما" (2009– 2017)، قد أدركت – كما هم كثيرون في أمريكا وخارجها– أن إدارة "بوش الابن" قد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قلب... "الفخ"؛ ولذلك شددت الاستراتيجية الأمريكية عام 2009، على التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لبناء إمبراطورية، وأنها لا بد أن تراجع سياستها الخارجية لتجنب الوقوع في "مكيدة" فرط التوسع الإمبريالي" (مطر 2012، 150). ولعل هذا ما يفسر الانكفاء "التكتيكي"[xii] للولايات المتحدة الأمريكية متمثلاً بانسحابها من كل من العراق عام 2011 وفـي مرحلة لاحقة مـن أفغانستان عـام

2021 (خلال مدة ولاية الرئيس الأمريكي "جو بايدن")، والتراجع عن الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني؛ رغبةً منها في عدم فتح جبهات جديدة، وللتفرغ للخطر الصيني المتصاعد على الهيمنة الأمريكية.

وفي المقابل، فإن دافع المنافسة للهيمنة الأمريكية من قوى دولية أخرى متوفر أيضاً، فقد ظهرت عدة دعوات، ومن أطراف دولية مختلفة، تدعو إلى إعادة تشكيل النظام الدولي الحالي وفق التعددية القطبية كبديل لنظام أحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من ثلاثة عقود. إذ "عبّرت كل من روسيا بزعامة "بوتين" والصين بزعامة الرئيس السابق "هوجينتاو" في منتصف العام 2003 عن الرغبة في أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب. وهي الرؤية ذاتها التي شاركهما رئيس الوزراء الهندي الأسبق "فاجباي" والمستشار الألماني "شرويدر" حول وجود نظام دولي تعاوني متعدد الأقطاب. كما أشار إلى هذه الفكرة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك". على أن تصريحات هؤلاء القادة لم تكن تعني ـ بالضرورة ـ أنهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية،

بقدر ما كانت تعبيراً عن رغبتهم بألا يكونوا تابعين لها" (توفيق 2017، 407). وقد عزّز من هذه الدعوات "التحول الأكثر عمقاً في التوزيع العالمي للقوة (لاسيما) على الصعيد... الاقتصادي، الذي أصبح أكثر وضوحاً بعد الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007؛ إذ كشفت تلك الأزمة أن طبيعة المشكلات التي بات الاقتصاد العالمي يواجهها هي من الشدة والتعقيد بحيث لا يمكن لقوة عالمية واحدة كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية .... مواجهتها، وإنما تتطلب الجهود لمواجهة تلك التحديات تعاون دول العالم كافة، ولاسيما المهمة منها، في عملية اتخاذ القرارات المالية الاقتصادية العالمية" (علي 2012، 224-225).

الخاتمة:

يشهد النظام الدولي في الوقت الحاضر تصاعداً في الدعوات الرافضة للهيمنة الأحادية الأمريكية والداعية إلى تحقيق نوع من "دَمَقْرَطَة" النظام الدولي من طريق إحلال مبدأ الشراكة والتعاون في إدارة القضايا الدولية المختلفة بعيداً عن سياسة التفرد و"الغطرسة" الأمريكية. وهو ما يؤشر إلى حدوث تغيرات محتملة قد يشهدها النظام الدولي بالعودة إلى نظام التعددية القطبية متمثلاً بصعود قوى عدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها الصين وروسيا ودول أخرى. على إن عالم متعدد الأقطاب لا يُعَد مرادفاً لِـ (عالم ما بعد أمريكا)؛ إذ تُعامل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة من الدرجة الثانية، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتفظ بنفوذها وتأثيرها في إدارة النظام الدولي لكن بالشراكة مع غيرها من القوى الدولية الأخرى. بناءً على كل ما تقدم يمكن عَرض مجموعة من الاستنتاجات وهي:

1. أفرزت المنافسة الدولية صعوداً لقوى فاعلة جديدة ومن أبرزها الصين.

2. تمتلك الصين من مصادر (القوة الكامنة) ما يؤهلها للارتقاء إلى مصاف الدول ذات التأثير الأكبر في السياسة الدولية.

3. ترمي الصين إلى منافسة الهيمنة الأمريكية مع تجنب الصدام المباشر معها وفق أنموذج توازن القوى "الناعم" ومن طريق أدوات غير عسكرية، على الرغم من أن خطر التصعيد والاشتباك العسكري المباشر
بين الطرفين في مناطق النزاع والتماس يبقى فرضية قائمة.

4. تعزيز الصين لدورها كقوة دولية مؤثرة ومنافسة، سَيُضعف من التفرد والهيمنة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي ما سيُعزز من فرص إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تشترك مجموعة من الدول في إدارته إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

هوامش توضيحية:

(i) القوة الكامنة (Latent power): هي القوة "التي من المحتمل أن تمتلكها دولة (كالثروات الطبيعية، الإمكانات البشرية، والقدرات التقنية) وتطورها على أساس أنها مصادر طبيعية للدولة، وقياسها يساعد على رسم برامج طويلة الأمد تتضمن مشروعاً للقوة (أي لتعزيز مكانة الدولة وقوتها). – وهي بخلاف – القوة الواقعية التي تمتلكها الدولة بالفعل، وقياسها يساعد على صنع السياسات في المدى القصير".= ينظر: (زهران 2006، 44).

(ii) كونفوشيوس: هو أحد فلاسفة الصين الذي دعا إلى "أسلوب للحياة تحتل فيه الأخلاق وقواعد الآداب والسلوك ومراعاة التقاليد وكبح الغرائز والشهوات مكانة عُليا، ....., ومن رأيه أن واجبات الإنسان تتحدد بطائفة من العلاقات منها واجب الولاء لحاكمه, وواجب "بنوي" تجاه والديه, وواجب تجاه أصدقائه, وواجب التعاون مع الناس لكفالة الخير للإنسانية". = ينظر (العاني 2008، 100).

(iii) يراجع: الدراسة الحالية، المبحث الأول، ص 8.

(iv) ابتدأت الحرب (الروسية– الأوكرانية) في عام 2022 عندما أعلنت روسيا عن البدء بعملية عسكرية خاصة في أوكرانيا تحددت أهدافها في حماية الأقلية العرقية الروسية، فضلاً عن الناطقين باللغة الروسية، المقيمين في إقليم "دونباس" في جمهوريتي "دونيتسك" و"لوغانسك" اللتين اعترفت روسيا باستقلالهما عن أوكرانيا، من خطر من وصفتهم روسيا بِـ "النازيين الجدد" من حكام أوكرانيا. والعمل كذلك على وضع حد لتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) على حدود روسيا، متمثلاً بانضمام أوكرانيا إلى الحلف، من خلال خلق منطقة "عازلة" متمثلة بالجمهوريتين المستقلتين في إقليم "دونباس".

(v) منظمة شنغهاي للتعاون: هي منظمة حكومية دولية تُعنى بالتعاون الاقتصادي والأمني بين مجموعة دول أوراسيا, تأسست في مدينة شنغهاي الصينية عام 1996.

(vi) "انعقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى الإقليمي لآسيان (ARF) في عام 1994، والذي ضمّ (18) دولة هي: (خماسي الآسيان, أستراليا, كندا، الصين، الاتحاد الأوربي، الهند، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نيوزيلندا، بابوا غينيا– الجديدة، روسيا، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، وفيتنام)، وقد قام منتدى آسيان الإقليمي في البداية كمنصة للحوار السياسي والأمني حول القضايا الأمنية التقليدية، مع التركيز على بناء الثقة أولاً، والتوجه نحو الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات في مرحلة لاحقة. ومع ذلك، وتحت تأثير التطورات في الساحة الدولية والخطابات حول الأمن البشري (الإنساني)، بدأ منتدى آسيان الإقليمي (ARF) يتجاوز القضايا الأمنية التقليدية نحو التركيز أكثر على القضايا الأمنية

العابرة للحدود الوطنية مثل الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية والقضايا الأمنية غير التقليدية الأخرى"،= ينظر: (هوي 2015).

(vii) رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN): "تأسست عام 1967 من قبل: إندونيسيا, ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلند، وأصبحت تضم الآن عشر دول أعضاء بعد انضمام بروناي، كمبوديا، لاوس، ميانمار، وفيتنام. وتتلخص أهدافها المعلنة في الإسراع بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. ومنذ عام 2003 استقر عمل الرابطة على ثلاثة أركان، هي: مجموعة آسيان الأمنية، مجموعة آسيان الاقتصادية، ومجموعة آسيان الاجتماعية – الثقافية". = ينظر: (روبنسون 2009, 37).

(viii) الدبلوماسية الاقتصادية (Economic Diplomacy): "برز هذا النمط الدبلوماسي في حُقبة الحرب الباردة، ثمّ تزايدت أهميته كثيراً في المرحلة التي أعقبت انتهاءها؛ بسبب تضاعف تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة بصورة لم يسبق لها مثيل، إذ أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية واحدة من أكثر أدوات القوة الناعمة (soft power) أهمية".= ينظر: (مقلد 2013، 180- 181).

(ix) هيئة النظام أو نظرية "هيئة النظام": هو مبدأ مشابه لما تؤمن به المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، من أن الهيئة الداخلية لأي نظام سياسي لدولة ما مهمة لرسم سياسة التعامل معه". = أنظر: (عبد الفتاح 2010، 87).

(x) مجموعة دول البريكس (BRICS): هي مجموعة الدول التي تُمثل الاقتصاديات الصاعدة في العالم وهي كل من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا). إذ يُمثل مصطلح (BRICS) في اللغة الإنكليزية اختصاراً للأحرف الأولى من أسماء هذه الدول. "وقد تمت صياغة هذا المصطلح (البريك/ البريكس) لأول مرة في (تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001)، من الخبير الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" محلل شركة (جولدمان ساكس Goldman Sachs) الاستشارية – التي تعد واحدة من المؤسسات المؤثرة في العالم– في الورقة الاقتصادية رقم (66)، والمعنونة (بناء عالم اقتصادي أفضل بريك BRICs)، كنوع من ... التوقع للاتجاهات الاقتصادية العالمية خلال نصف القرن المقبل (من تأريخه)، والذي بنى تصوراً لهذه المجموعة في البداية كأنموذج اقتصادي من شأنه أن يخلق بديلاً في هيكل التمويل في العالم"- ينظر: (إ. حسين 2021، 368).

(xi) لقد أكدت وزارة الخارجية الصينية في تصريحات عدة، في معرض إدانتها للدعم الأمريكي المقدم إلى تايوان، على أن توحيد الصين "تيار لا يُمكن عرقلته" وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وأن الصين سترد بحزم على أي سلوك يضر بمصالحها الجوهرية وأي عمل يتدخل في شؤونها الداخلية.

(xii) لم يكن خيار سحب القوات العسكرية الأمريكية من العراق وأفغانستان، بعد حرب الاستنزاف التي خاضتها تلك القوات في البلدين، يُمثل قراراً استراتيجياً يَنُم عن رغبة أمريكية ببدء الانسحاب النهائي من منطقة "الشرق الأوسط" والتخلي عن حماية مصالحها، بقدر ما كان قراراً تكتيكياً بالانكفاء العسكري؛ للتخفيف من أعباء التوسع و"الامتداد الزائد". مع إمكانية إعادة الانتشار والتموضع في المنطقة عند الضرورة أو تعزيز تواجدها العسكري بقوات إضافية ذات مهام "أمنية" كحماية السفن التجارية وتأمين الممرات البحرية لنقل الطاقة، وهي مهام أقل تكلفة بشرياً ومادياً من الأنشطة الحربية الفعلية.

قائمة المصادر:

أبو زيد، احمد محمد. 2014. "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات". *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عددان. 43-44 (صيف-خريف): 9- 37.

إ.حسين، إسلام إبراهيم. 2021. "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية". *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، عدد. 11(يناير): 365- 392.

أمحمدي، فاطمة. 2018. "الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة .. دول (البريكس) نموذجاً". *مجلة السياسة الدولية*، عدد.212 (أبريل): 34- 43.

بدوي، منير محمود. 1997. "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع". *مجلة دراسات مستقبلية*، عدد. 3 (يوليو): 35- 62.

براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023. دبي: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. يتوفر التقرير على الموقع الالكتروني التالي:

www.EconomicDiversification.com

بوصبوعة، مصطفى. 2019. "الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي: نحو تبني هوية دولة عظمى". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، عدد. 11 (يناير): 413- 424.

بي بي سي نت. 2023. "الصين والولايات المتحدة: أين يقع البلدان ضمن موازين القوى الحالية؟". 27 نيسان، 2023.

https://www.bbc.com/arabic/65403628

التقرير الصيني السنوي المعنون: "الصين في عام 2021". 2022. القاهرة: مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية.

التميمي، خالد غالب مطر. 2014. *نظام الأمن الجماعي: في ضوء تجربة مجلس الأمن في العراق*. بيروت: العارف للمطبوعات.

توفيق، سعد حقي. 2017. *العلاقات الدولية*. بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.

ح.حسين، حيدر علي. 2014. *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي .. السياسة الأمريكية الخارجية والعلاقات الدولية*. بغداد: دار الكتب العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

دندن، عبد القادر. 2014. "إستراتيجية عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية". *مجلة السياسة الدولية*، عدد.196 (أبريل): 152- 159.

راهي، قيس ناصر. 2017. *نهاية التأريخ: دراسة تحليلية نقدية للمفهوم وحضوره المعاصر*. كربلاء: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية- العتبة العباسية المقدسة.

الربيعي، كوثر عباس. 2011. "التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن". *الملف السياسي*، عدد.95 (أيار). جامعة بغداد. مركز الدراسات الدولية.

---. 2009. "الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية: دراسة حالة العلاقات الأمريكية- الكوبية". *سلسلة دراسات إستراتيجية*، عدد. 101. جامعة بغداد. مركز الدراسات الدولية.

رمزي، علوان، وبولويز عبد الوافي. 2019. "تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصادي الصيني". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، عدد. 2: 114- 131.

روبنسون، بول. 2009. *قاموس الأمن الدولي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية [دراسات مترجمة 38].

زهران، جمال. 2006. *منهج قياس قوة الدول .. واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العاني، نوري عبد الحميد. 2008. "معايير فلاسفة الصين لتحقيق المجتمع الفاضل والحكم الصالح". *مجلة دراسات اجتماعية*، عدد.19 : 99- 107.

عباس، احمد فاروق. 2019. "التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، عدد. 3 (أكتوبر): 545- 578.

عبد الفتاح، بشير. 2010. *أزمة الهيمنة الأمريكية*. الجيزة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد المنعم، وسن إحسان. 2020. "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". *مجلة مركز دراسات الكوفة*، عدد. 58 (أيلول): 153- 179.

عبد النبي، أحمد يوسف محمد. 2020. "تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي". *مجلة السياسة الدولية*، عدد.220 (أبريل): 12- 27.

العربية نت. 2022. "إجراءات جديدة لتشجيع الأسر على الإنجاب في الصين". 16 آب، 2022.
https://www.alarabiya.net/last-page/2022/08/16/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A8

عربيي، زينة مالك. 2023. "أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي". سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عطوان، محمد كريم كاظم، عباس سعدون رفعت. 2017. *الإستراتيجيات الدولية: مبادئ نظرية وتطبيقات عملية*. بغداد: مكتبة نفح الطيب.

علي، سليم كاطع. 2012. عرض كتاب: "رؤية إستراتيجية : أمريكا وأزمة السلطة العالمية". *مجلة دراسات دولية*، عدد. 54 (تشرين الأول): 223- 229.

فهمي، عبد القادر محمد. 2009. *المدخل في دراسة الإستراتيجية*. بغداد: بلا مط.

---. 2000. "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي". *دراسات إستراتيجية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد. 42.

كابلان، روبرت. 2010. "جغرافية القوة الصينية: إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين براً وبحراً". ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن. *مجلة دراسات دولية*، عدد.45 (تموز): 159- 182.

ليتيم، فتحية. 2011. *نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مخلوفي، لمياء. 2017. "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا". مجلة مدارات سياسية. عدد (ديسمبر): 174- 193.

مدهون، ميمون. 2014. "التكيف الحرج: ركائز إستراتيجية الصعود السلمي للصين". *مجلة السياسة الدولية*، عدد.197 (يوليو): 56- 61.

مصباح، عامر. 2010. نظريات *التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

مطر، حسام محمد. 2012. "السياسة الخارجية الأمريكية: ضرورة الانكفاء". *مجلة حمورابي للدراسات*، عدد.4 (ديسمبر): 144- 162.

مقلد، إسماعيل صبري. 2013. *السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية*. الجيزة: المكتبة الأكاديمية.

ناصف، إيمان عطية. 2019. "دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول (BRICS)"، الدوريات المصرية. يوليو. 2019.

http://journals.ekb.eg

الهرش، احمد فايز. 2020. "أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19)". *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*، العدد.2: 117- 137.

هوي، يايو لاي. 2015. "الأمن الإقليمي: مجموعة الآسيان.. الاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة". آراء حول الخليج. يونيو، 2015. www.araa.sa.com

هيرد، بال دوناي، إيكاترينا ستيبانوفا، جوستاف لندستروم، كاتي كليمان، تاباني فاتورانتا، ماثيو رودس، بافل باييف، بيتس جيل، سيدهارت فاراداراجان، تيري تاردي. 2013. *القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية [دراسات مترجمة 60].

وهبان، احمد محمد، 2016. "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميشايمر: دراسة تقويمية"، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسي، عدد.2 (يوليو):* 9- 68.

List of references:

Abu Zaid ،Ahmed Muhammad. 2014. "Realists and the Future of American Power: A Review of the Literature." *Arab Journal of Political Science* ،two issues. 43-44 (Summer-Fall): 9-37.

Hussein ،Islam Ibrahim. 2021. "BRICS and Rising Economic Powers: Effectiveness and Attractiveness." *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science* ،No. 11(January): 365-392

Ahmadi ،Fatima. 2018. "Economic diplomacy of rising powers...the BRICS countries as an example." *Journal of International Politics* ،No. 212 (April): 34-43.

Badawi ،Mounir Mahmoud. 1997. "The Concept of Conflict: A Study of the Theoretical Origins of Causes and Types." *Journal of Future Studies* ،No. 3 (July): 35-62.

Prasad A. ،Rafas S. ،Saeedi N. ،Salem F. ،Shepherd F. ،Global Economic Diversification Index 2023. Dubai: Mohammed bin Rashid School of Government. The report is available on the following website: www.EconomicDiversification.com

Bousboua ،Mustafa. 2019. "China and Normative Ascension in the International System: Toward Adopting a Great Power Identity." *Journal of Law and Political Science* ،no. 11 (January): 413-424.

BBC Net. 2023. "China and the United States: Where do the two countries fall in the current balance of power?" April 27 ،2023. https://www.bbc.com/arabic/65403628

Annual Chinese report entitled: "China in 2021". 2022. Cairo: Al-Hiwar Center for Political and Media Studies.

Al-Tamimi ،Khaled Ghaleb Matar. 2014. *The Collective Security System: In Light of the Security Council's Experience in Iraq*. Beirut: Al-Arif Publications.

Tawfiq ،Saad Haqqi. 2017. *International Relations. Baghdad: Adnan House and Library for printing* ،publishing and distribution.

H. Hussain ،Haider Ali. 2014. *The policy of the United States of America and the future of the international system.. American foreign policy and international relations*. Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Arabi for printing ،publishing and distribution.

Dandan ،Abdul Qader. 2014. "The 'String of Pearls Strategy' to Secure China's Energy Corridors." Journal of International Politics ،No. 196 (April): 152-159.

Rahi ،Qais Nasser. 2017. *The End of History: A Critical Analytical Study of the Concept and its Contemporary Presence*. Karbala: Islamic Center for Strategic Studies - Al-Abbas Holy Shrine.

Al-Rubaie ،Kawthar Abbas. 2011. "Multipolarity and its Interactions with the Hegemonic American Pole." *Political File* ،No. 95 (May). Baghdad University. Center for International Studies.

---. 2009. "US Strategy Towards Latin American Countries: A Case Study of US-Cuban Relations." Strategic Studies Series ،No. 101. University of Baghdad. Center for International Studies.

Ramzi ،Alwan ،and Pauloiz Abdel Wafi. 2019. "The internationalization of multinational companies and its role in the industrial and technological transformation of the Chinese economy." Forum Journal for Economic Studies and Research ،No. 2: 114- 131.

Robinson ،Paul. 2009. *Dictionary of International Security*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research [Translated studies 38].

Zahran ،Jamal. 2006. *An approach to measuring the power of states...and the possibilities for the development of the Arab-Israeli conflict*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Ani ،Nouri Abdel Hamid. 2008. "Chinese Philosophers' Criteria for Achieving a Virtuous Society and Good Governance." *Journal of Social Studies* ،No. 19: 99-107.

Abbas ،Ahmed Farouk. 2019. "The development experience in China... reality and challenges." Scientific *Journal of Economics and Trade* ،No. 3 (October): 545-578.

Abdel Fattah ،Bashir. 2010. *The Crisis of American Hegemony*. Giza: Nahdet Misr for Printing ،Publishing and Distribution.

Abdel Moneim ،and Sin Ihsan. 2020. "New Regional Arrangements and Changes in the Global Balance of Power: The BRICS bloc as a model." Kufa Studies Center Journal ، No. 58 (September): 153-179.

Abdel Nabi ،Ahmed Youssef Muhammad. 2020. "The development of the concept and applications of the balance of power in the international system." Journal of International Politics ،No. 220 (April): 12-27.

Al Arabiya Net. 2022. "New Measures to Encourage Families to Have Children in China." August 16 ،2022.https://www.alarabiya.net/last-page/2022/08/16/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A8 -

Oribi ،Zeina Malek. 2023. "The impact of technological competition between China and America on the future of the international system." Series of publications by Al Bayan Center for Studies and Planning.

Atwan ،Muhammad Karim Kazem ،Abbas Saadoun Rifaat. 2017. *International Strategies: Theoretical Principles and Practical Applications*. Baghdad: Nafah Al-Tayeb Library.

Ali ،Salim Kate. 2012. Book presentation: "A Strategic Vision: America and the Crisis of Global Authority." *Journal of International Studies* ،No. 54 (October): 223-229.

Fahmy ،Abdul Qader Muhammad. 2009. *Introduction to the study of strategy*. Baghdad: No problem

---. 2000. "China's Role in the Structural Structure of the International System." Strategic Studies ،Emirates Center for Strategic Studies and Research. the number. 42.

Kaplan ،Robert. 2010. "The Geography of Chinese Power: How Far Beijing Can Reach on Land and at Sea." Translated by Samira Ibrahim Abdel Rahman. *Journal of International Studies* ،No. 45 (July): 159-182.

Letem ،Fethiye. 2011. *Towards reform of the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Makhloufi ،Lamia. 2017. "China's New Belt and Road Strategy and Africa." *Madarat Political Magazine*. Issue (December): 174-193.

Anointed ،auspicious. 2014. "Critical Adaptation: Pillars of China's Peaceful Rise Strategy." *Journal of International Politics* ،No. 197 (July): 56-61.

Mesbah ،Amer. 2010. Theories of strategic and security analysis of international relations. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith.

Matar ،Hossam Muhammad. 2012. "American Foreign Policy: The Imperative of Retreat." Hammurabi Journal of Studies ،No. 4 (December): 144-162.

Muqallad ،Ismail Sabry. 2013. *Foreign Policy: Theoretical Origins and Practical Applications*. Giza: Academic Library.

Nassef ،Iman Attia. 2019. "The role of technological development in supporting industrial development: an applied study of a group of countries (BRICS)," Egyptian Journals. July. 2019. http://journals.ekb.eg

Al-Harash ،Ahmed Fayez. 2020. "The Great Lockdown Crisis: The Economic Impacts of Coronavirus (Covid-19)." Journal of Management and Economics Research ،No. 2: 117-137.

Hui ،Yayu Lai. 2015. "Regional Security: The ASEAN Group...The Arab Gulf Union Learned Experiences." Opinions about the Gulf. June ، 2015.www.araa.sa.com

Heard ،Pal Dunai ،Ekaterina Stepanova ،Gustav Lundstrom ،Katie Kleiman ،Tabani Fattoranta ،Matthew Rhodes ،Pavel Baev ،Bates Gill ،Siddharth Varadarajan ،Thierry Tardy. 2013. *Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of World Order*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research [Translated Studies 60].

Wahban ،Ahmed Mohamed ،2016. "Realist Theory and International Policy Analysis from Morgenthau to Meisheimer: An Evaluative Study," Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science ،No. 2 (July): 9- 68.